اعضاء اللجان	المكافآت الثابتة (عدا بدل حضور الجلسات)	بدل حضور جلسات	المجموع
أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت:			
خالد بن صالح الهذال	110,000	30,000	140,000
سمير بن عمر باعيسى	110,000	40,000	150,000
المجموع	**220,00**	**70,000**	**290,000**
أعضاء لجنة المراجعة:			
محمد بن فرحان بن نادر	150,000	35,000	185,000
عبدالعزيز بن عبدالله العقل	150,000	35,000	185,000
المجموع	**300,000**	**70,000**	**370,000**
أعضاء لجنة المخاطر:			
فيصل بن طالب بن حميد	110,000	25,000	135,000
المجموع	**110,000**	**25,000**	**135,000**
اعضاء لجنة الالتزام والحوكمة:			
سمير بن عمر باعيسى	110,000	25,000	135,000
المجموع	**110,000**	**25,000**	**135,000**
أعضاء اللجنة الشرعية:			
الشيخ أ.د. عبدالله بن موسى العمار	350,000	110,000	460,000
الشيخ د. محمد بن سعود العصيمي	300,000	110,000	410,000
الشيخ أ.د. يوسف بن عبدالله الشبيلي	300,000	110,000	410,000
المجموع	**950,000**	**330,000**	**1,280,000**

5. تفاصيل المكافآت والرواتب والبدلات والتعويضات الأخرى المدفوعة لكبار التنفيذيين:

البيان	خمسة من كبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي بآلاف الريالات السعودية
الرواتب والتعويضات	15,186
البدلات والمكافآت الدورية والسنوية	32,433
الإجمالي	**47,620**

آليات ووسائل تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه وأعضاء كل منهم:

يعتمد مجلس الادارة في تقييم أدائه وأداء لجانه وأعضائهما، على آلية تتضمن قيام لجنة الترشيحات والمكافآت بحكم الاختصاص بالعمل على إجراء تقييم سنوي لمجلس الإدارة ولجانه، وذلك سواء من خلال نماذج وآلية تقييم صممت خصيصاً لهذا الغرض من قبل اللجنة وفريق عمل تابع لها، على أن يتم كل ثلاث سنوات على الأقل تقييم مجلس الإدارة ولجانه من قبل جهة خارجية، على أن تعمل اللجنة على الأشراف على ودراسة ومناقشة نتائج التقييم والوقوف على جوانب القوة والتوصية بالعمل على تعزيزها وجوانب الضعف والتوصية بالعمل على معالجتها، ومن ثم عرض ملخص بالنتائج مع توصيات اللجنة على مجلس الإدارة، وقد تم خلال العام 2023م تقييم مجلس الإدارة ولجانه من قبل شركة متخصصة بالتقييم وفق الآلية سالفة الذكر.

المراجعة الداخلية

تعد المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة وموضوعيه ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة المُشكلة من الجمعية العامة للبنك، وتهدف إلى تقديم تأكيدات معقولة للجنة المراجعة والإدارة العليا للبنك حول مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال تطبيق اسلوب منهجي مُنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ويتّبع قطاع المراجعة الداخلية منهجية المراجعة المبنية على المخاطر في عمليات تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة، كما يقوم القطاع بمتابعة تصحيح الملاحظات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين والجهات التنظيمية والرقابية للتأكد من إقفالها حسب الجدول الزمني والاجراءات المُحددة لضمان سلامة ضوابط الرقابة الداخلية. ويطبق قطاع المراجعة الداخلية برنامج ضمان الجودة الذي يغطي كافة أنشطة المراجعة الداخلية ويساهم في رفع مستوى الأداء والالتزام بمعايير المراجعة الداخلية وتطبيق أفضل الممارسات.

يشمل نطاق عمل قطاع المراجعة الداخلية كافة أنشطة وإدارات البنك، حيث قام القطاع في عام 2023م بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية حسب الخطة المُعتمدة من لجنة المراجعة والمبنية على دراسة متكاملة وتقييم شامل للمخاطر للوحدات الخاضعة للمراجعة على مستوى البنك. إضافة إلى ذلك قام قطاع المراجعة الداخلية بتنفيذ العديد من المهام الأخرى التي كُلف بها من قِبل إدارة البنك أو البنك المركزي السعودي.

نظام الرقابة الداخلية

تُعتبر الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولة عن إيجاد نظام رقابة داخلية ملائم وفعال يتضمن سياسات وإجراءات تم إعدادها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. وعليه تم وضع نظام متكامل للرقابة الداخلية على النحو المُوصي به من قبل الجهات التنظيمية والرقابية يبدأ بالإطار العام للحوكمة في البنك والذي يحدد الأدوار والمسؤوليات الموكلة لمجلس الإدارة ولجانه وكذلك لجان الإدارة التنفيذية، بما يكفل توفر الرقابة المناسبة على مستوى البنك. كما تقوم جميع الوحدات الإدارية بالبنك ببذل جهود متضافرة ومتكاملة لتحسين بيئة الرقابة من خلال التطوير والمراجعة المُستمرة للسياسات والإجراءات والأنظمة الآلية للحد من أي تجاوزات ولتجنب وتصحيح أي قصور في نظام الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى الأعمال الرقابية التي تقوم بها الجهات الرقابية في البنك ومنها قطاع الالتزام ومكافحة الجرائم المالية ومجموعة إدارة المخاطر، وقطاع الشرعية وتُعتبر المراجعة الداخلية خط دفاع مُستقل عن الإدارة التنفيذية، ويدخل ضمن نطاق عملها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، بما في ذلك الالتزام بالسياسات والإجراءات المُعتمدة. كما يتم رفع تقارير المراجعة التي تتضمن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وكذلك الإجراءات التصحيحية إلى الرئيس التنفيذي وإلى لجنة المراجعة التي تقوم بمتابعة مستوى التقدم في عمليات التصحيح ومراقبة كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر وحماية مصالح البنك.

بناءً على نتائج التقييم المُستمر لنظام الرقابة الداخلية خلال العام 2023م، فإن مجلس الإدارة يرى بأن نظام الرقابة الداخلية صُمم بشكل كافٍ ونُفذ بفاعلية وأنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال البنك للعام 2023م ويأتي هذا بناءً على التأكيدات المعقولة لدى مجلس الإدارة عن سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية ،كما ترى إدارة البنك بأن نظام الرقابة الداخلية المعمول به حالياً كافٍ ويعمل بشكل فعال ويتم مراقبته بصورة منتظمة، وتسعى باستمرار إلى تعزيز نظام الرقابة الداخلية، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

سياسة توزيع الأرباح

توزع أرباح البنك السنوية الصافية التي يحددها بعد خصم كل المصروفات العامة والتكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات ولوائحه وتوجيهات البنك المركزي السعودي على التالي:

1. تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين، ويقوم البنك بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.
2. يرحل ما لا يقل عن (25%) خمسة وعشرون بالمائة من المتبقي من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
3. خصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي والزكاة مبلغ لا يقل عن (5%) خمسة بالمائة من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة وتقرره الجمعية العامة. وإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة، لا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
4. يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (3,2,1) على النحو الذي يوصي به مجلس الإدارة وتقره الجمعية العامة.

الملاك الرئيسيون

الملاك الرئيسيون للبنك هم الملاك الذين يمتلك كل منهم ما نسبته 5٪ فأكثر من أسهم البنك كما هو بنهاية تداول (2023/12/31م) كما يلي:

م	اسم المساهم	االنسبة (٪)
1	شركة محمد ابراهيم السبيعي وأولاده	19.34
2	شركة عبدالله ابراهيم السبيعي الاستثمارية	6.36
3	خالد عبدالرحمن صالح الراجحي	8.87
4	عبدالرحمن عبد العزيز صالح الراجحي	6.68

الجمعيات العامة المنعقدة خلال العام 2023م:

عقد البنك جمعية عامة غير عادية لمساهميه خلال العام المالي 2023م، وهي الجمعية العامة غير العادية الثالثة عشر بتاريخ 11 شوال 1444هـ الموافق 1 مايو 2023م:

أ. سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء اللجان لاجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة خلال العام 2023م

تم عقد اجتماع الجمعية عن طريق وسائل التقنية الحديثة، وكان الحضور من أعضاء مجلس الإدارة على النحو الآتي:

م	الاسم	سجل الحضور
1	الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي (رئيس مجلس الإدارة)	√
2	الأستاذ/ أديب بن محمد أبانمي (نائب رئيس مجلس الإدارة)	√
3	الدكتور/ زياد بن عثمان الحقيل	√
4	الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العنيزان	√
5	الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن بن صالح الراجحي	√
6	الأستاذ/ ناصر بن سليمان الناصر	√
7	الأستاذ/ محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز الراجحي	√
8	الأستاذ/ هيثم بن محمد الفايز	√
9	الأستاذ/ معاذ بن عبدالرحمن الحسيني	√
10	الأستاذ/ هيثم بن سليمان السحيمي	√

ب. جاءت نتائج التصويت على بنود الجمعية العامة كالتالي:

1. تم الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31م و مناقشته.
2. الموافقة على تقرير مراجعي الحسابات عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31م بعد مناقشته.
3. تم الاطلاع على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31م ومناقشتها.
4. الموافقة على إعادة تعيين السادة (شركة إرنست ويونغ وشركاهم (EY) وشركة برايس واتر هاوس كوبرز (PwC)) كمراجعي حسابات البنك من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة؛ وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للبنك للربع الثاني والثالث والقوائم المالية السنوية للعام المالي 2023م، والربع الأول من العام المالي 2024م، والموافقة على أتعابهم.
5. الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31م.
6. الموافقة على تفويض مجلس الادارة بتوزيع أرباح مرحلية على مساهمي البنك بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي عن العام المالي 2023م.
7. الموافقة على صرف مبلغ (3,200,000) ريال سعودي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بواقع (320) ألف ريال لكل عضو، عن العام المالي المنتهي في 2022/12/31م.
8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ (500) مليون ريال سعودي على المساهمين عن العام المالي 2022م، بواقع (0.5) ريال للسهم وبنسبة (5%) من القيمة الأسمية للسهم، على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة والمقيدين في سجل مساهمي البنك لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ الاستحقاق، على أن يبدأ توزيع الأرباح اعتبارا من يوم الأربعاء 10 مايو 2023م.
9. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.
10. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (2) من المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.
11. الموافقة على برنامج أسهم الموظفين، وتفويض مجلس الإدارة لتحديد شروط هذا البرنامج بما فيها سعر التخصيص لكل سهم معروض على الموظفين إذا كان بمقابل.
12. الموافقة على شراء البنك لعدد من أسهمه وبحد أقصى (5,000,000) سهم من أسهمه والاحتفاظ بها كأسهم خزينة، وذلك لغرض تخصيصها ضمن برنامج أسهم الموظفين، وسيتم تمويل الشراء من موارد البنك الذاتية، وتفويض مجلس الإدارة بإتمام عملية الشراء خلال فترة أقصاها اثني عشر شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامة غير العادية، وسيحتفظ البنك بالأسهم المشتراة لمدة 10 سنوات كحد أقصى من تاريخ موافقة الجمعية العامة غير العادية، وبعد انقضاء هذه المدة سيتبع البنك الإجراءات والضوابط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.
13. الموافقة على تعديل سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجانه وكبار التنفيذيين.

مدونة مبادئ وقواعد السلوك المهني والأخلاقي

تشكل مبادئ وقواعد السلوك المهني والاخلاقي والمبادئ ذات الصلة حجر الزاوية لأخلاقيات وسلوكيات أعمال مجموعة بنك البلاد، فتطبيقها يساعد البنك على تحقيق رؤيته ورسالته وحماية مصالحه وجميع أصحاب المصالح من مستثمرين وعملاء ومتعاملين فضلا عن تنمية أعماله وسمعته وعلامته التجارية. ولقد اكتسب البنك سمعته الحسنة نتيجة التزامه بتطبيق مبادئه وقيمه المصرفية المستندة الى احكام الشريعة الاسلامية والأنظمة واللوائح وتعليمات الجهات التنظيمية كالبنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية، كما عزز هذه السمعة اخلاص والتزام وتفاني جميع منسوبي البنك لخدمة عملائه وضمان تقديم أفضل خدمة مصرفية ممكنة لهم وفق أرقي مستوى مهني واخلاقي. وتشكّل كل من الثقة والمسئولية والأمانة والاحترام عناصر جوهرية وركائز أساسية لهذه السمعة ومصدر أساس للقيمة التي يوفرها البنك لعملائه والالتزامات التي وضعها على نفسه تجاه اصحاب المصالح المتعددين، للمحافظة على قيم ومبادئ البنك، مما يوجب على جميع الموظفين دون استثناء أداء عملهم ومهامهم بطريقة تعكس صورة حسنة للبنك وموظفيه وتضمن الحفاظ على سمعة البنك وتجنيبه أية أضرار أو مخاطر ناجمة عن أي تصرف غير سوي داخل البنك وخارجه، سواء داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، إذ يتوجب على جميع الموظفين أن يعاملوا الآخرين بكرامة واحترام وأن يتحملوا مسؤولية أعمالهم ويتصرفوا وفقاً للقوانين والأنظمة نصاً وروحاً، وأن يكونوا منفتحين وصادقين وصريحين من أجل اتخاذ قرارات سليمة مستندة إلى الحقائق.

الالتزام ومكافحة الجرائم المالية

يعتبر بنك البلاد أن الالتزام بالأنظمة والمعايير والتعليمات الصادرة عن الهيئات التنظيمية والرقابية من أهم عوامل نجاحه، وتشكل أولوية للبنك لدورها في الحفاظ على سمعته ومصداقيته، وكذلك على مصالح المساهمين والمودعين، كما تحمي البنك من التعرض للعقوبات التنظيمية والقانونية.